

المحور الرابع: تطور علم السياسة.

إذا تتبعنا تاريخ تطور علم السياسة، نقول أن جل مراحل تطور علم السياسة كانت محل خلاف بين منهجين، و هو منهج التحليل المباشر و الذي أكد عليه توماس كوهن في كتابه "بنية الثورات العلمية"، و هي دراسة العلوم دون الرجوع إلى ماضيها أو مراحل تطورها، بل يقتصر على تحليلها و مناقشتها و نقدها كما كانت في عصره، و منهج التحليل التكوينية الذي يؤكد على أن دراسة العلوم حتى تكون دقيقة و شاملة لابد من الرجوع إلى ماضي العلم، و مقارنة بين الأسس و المفاهيم القديمة و الجديدة، فالفرق بين الثورات العلمية الكوهنية و البرامج البحثية اللاكاتوشية يعتبر معياراً لتحديد عدد الثورات المعرفية، فصيافة برنامج بحثي جديد كالوظيفية البنوية، أو الواقعية الجديدة أو اللبرالية الجديدة لا يؤهلها كثورات بمعنى تحول في النموذج المعرفي الإرشادي البراديم، و على ضوء هذا المعيار فإن خمسة اتجاهات فكرية نجحت في إحداث القطيعة.

و إذا تتبعنا تاريخ تطور علم السياسة نقول أن الطابع الفلسفي قد طغى بشكل كبير على دراسة السياسة من العصور القديمة و الوسطى و الحديثة، حيث كان ينظر للسياسة طوال تلك الفترة على أنها حقل معياري و أخلاقي، و بالتالي كانت في كثير من الأوقات فرعاً للفلسفة الأخلاقية، و كما هو الحال في الفكر ما قبل الحديث الذي لم يعر السياسة اهتماماً بالمسائل الأمبريقية، حيث أنصبت معظم اهتمامات المفكرين السياسيين على ما ينبغي أن يكون بدل ما هو كائن، لكن مع ذلك هناك من شدّ على هذا الاتجاه على غرار أرسطو و ابن خلدون و مكيافيلي، اللذين اشتهروا بدراساتهم الدقيقة للعملية السياسية الواقعية، إلا أن علم السياسة لم يتسع خارج حدود الإطار الفلسفي إلا منذ وقت قريب، كان هذا إلى غاية حدوث القطيعة الإبتومولوجية و ظهور علم السياسة كعلم مستقل عن العلوم الإنسانية و الاجتماعية الأخرى، و التي حاول بعدها الكثير من علماء السياسة تغيير طبيعة علم السياسة و صياغة أجندة جديدة على أنقاض المنجزات السابقة، و عليه شهد حقل العلوم السياسية عدة حركات و اتجاهات فكرية، ساهمت في إثراء و تطوير هذا الحقل المعرفي.

1- المدرسة الفكرية القانونية المؤسسية التاريخية: ظهرت من خلال تركيز البحوث و الدراسات في حقل العلوم السياسية على دراسة الدول من خلال قوانينها و مؤسساتها و أطرها الدستورية و بناءاتها الرسمية و الاهتمام بتطورها المؤسسي، و فهم التجارب التاريخية لكل دولة.

إن دراسة علم السياسة و تطوره خلال هذه المرحلة لا يمكن فصله عن تطور النظام السياسي الأمريكي و الذي هيمن عليه الطابع الدولاتي مع نهاية القرن التاسع عشر، و قد ساهم في اكتساب الدولة

وزن، العديد من الأكاديميين الذين تحولوا إلى رموز لعلم السياسة الناشئ، و البداية كانت ما اصطلح على تسميته بالنقاشات الدستورية بين الفدراليين من خلال صياغة أول دستور فيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية، و هكذا بدأ يتمحور الخطاب العلمي لهذا الحقل المعرفي على الدولة، حيث كانت المهمة الرئيسية لعلم السياسة إرساء دولة قومية موحدة، و قد صاحب ذلك دراسات امبريقية عدة دأبت على تحليل المؤسسات الأمريكية.

إن مهمة علم السياسة طيلة هذه الفترة كانت السعي من أجل إقامة دولة قومية موحدة، و ليس تقديم إطار تحليلي لدراسة الظاهرة السياسية، و تجسيد أجندة سياسية أيضاً، و هي الميزة التي اتسمت بها كل الحركات العلمية في علم السياسة، فكان الهدف من هذا الاتجاه الفكري الذي أسس علم السياسة ليس تغيير واقع الحال في هذا الحقل المعرفي بقدر ما كان إرساء دعائمه في المقام الأول.

2- المدرسة التعددية: كانت بداية لظهور النزعة التعددية من خلال ظهور محللين سياسيون هواة (غير منضبطين منهجياً و غير مؤطرين أكاديمياً)، و مشاركتهم في هذا الحقل المعرفي ليكونوا ثورة معرفية، من خلال إنشاء: الجمعية الأمريكية للعلوم الاجتماعية عام 1865 و الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية عام 1903 و الجمعية السوسولوجية الأمريكية عام 1905 ، اتسمت هذه الجمعيات بنزعتها الإصلاحية ودراسة جادة للسياسة الأمريكية، عبر طرح تساؤلات عميقة بشأن الواقع السياسي الأمريكي، فكانت الانطلاقة بالنسبة إليهم أن الولايات المتحدة الأمريكية و نظامها السياسي هو نظام تعددي (مجتمع + نظام سياسي) فكانت الدعوة إلى تقوية الديمقراطية، كما شهدت هذه الفترة فقدان الدولة التدريجي التحكم في أجهزتها، من خلال ظهور أحزاب قوية و متطورة، ظهور جماعات مصالح و جماعات عابرة للدول و القوميات، و ظهور منظمات دولية، و بالتالي كانت هذه المدرسة تعارض الهندسة الاجتماعية التي كانت موجودة و القائمة على تنظيم المجتمع من القمة باتجاه القاعدة، و تغييرها بأخرى قائمة على تنظيم المجتمع في جماعات من القاعدة باتجاه القمة.

عند تصنيف صعود التعددين كثورة معرفية هو عدم تبني الباحثين لأطروحاتهم لاحقاً، كما أنّ هذه المدرسة لم تستطع إرساء تقليد بحثي يؤطر أعمال و أبحاث علماء السياسة بسبب مقاومة المدرسة الفكرية القانونية التي كانت تنبذ فكرة وجود فاعلين آخرين بخلاف الدولة، بالرغم من ذلك فقد كانت هذه التغييرات محدودة نسبياً عند مقارنتها بالتحويلات الكبيرة الذي طرأت على دراسة علم السياسة خاصة في النصف الثاني من القرن 20م.

3- المدرسة السلوكية: جاءت كحركة احتجاجية نقدية من قبل علماء السياسة ضد إخفاق النموذج التقليدي القانوني، التي كانت اهتماماته في دراسة الجوانب الشكلية و القانونية للحكومات، فذهب التوجه السلوكي إلى التركيز على السلوك الفعلي للأفراد و الجماعات الناشطين سياسياً، بدل من التركيز فقط على تحليل القواعد الشكلية و القانونية التي يفترض أن يخضع لها أولئك الأفراد و الجماعات.

و جاءت الحرب العالمية الثانية و ما نتج عنها لتمهد الطريق لمرحلة حاسمة في تطور حقل السياسة، و أتاحت الفرصة لهيمنة الحركة السلوكية على مختلف حقول العلوم الاجتماعية، ويعود سبب ازدهار النموذج المعرفي السلوكي إلى:

1/ توفر وسائل جديدة وإمكانيات منهجية أمكن استخدامها في البحث السياسي، من تلك الوسائل الجديدة استطلاعات الرأي العام، و الدراسات المسحية، و تطور المناهج الكمية (الإحصائي، الرياضي).
2/ الأثر الكبير للتراث الوضعي الذي يؤكد على ضرورة فصل القيم عن العلم (الفلسفة الوضعية التي تؤمن بالمعرفة الحسية) .

3/ توفر مصادر تمويل ضخمة من قبل مؤسسات و مراكز بحث مثل: كارنيجي، روكفيلر، فورد...الخ. قصد تشجيع إجراء دراسات تجريبية في العلوم الاجتماعية، بهدف إحداث تغيير اجتماعي اتجاه الليبرالية و الرأسمالية.

و هناك اتجاهين في المدرسة السلوكية:

الأول: يركز على سلوك الفاعلين السياسيين، و دراسة النشاط السياسي بدل المؤسسات. الثاني: هو تحويل الدراسات السياسية إلى علم قابل للتحقيق من خلال توظيف منهجية علمية قائمة على المناهج الكمية.

فقد كان الاتجاه الأول يركز على سلوك الفاعلين السياسيين، أي دراسة النشاط السياسي بدلاً من المؤسسات على الرغم من أهمتها، فهي ليست وحدها تمثل المضمون الحقيقي للسياسة، بل إن النشاط ضمن تلك المؤسسات و السلوك حولها هو ما ينبغي أن يمثل الاتجاه الرئيس لعلم السياسة.

أما الاتجاه الثاني هدف إلى تحويل الدراسات إلى علم قابل للتحقيق من خلال تشجيع طلاب علم السياسة على توظيف المنهجية العلمية، و اعتبار السلوكية مرادفاً للطريقة العلمية، و طبقاً لهذا الاتجاه أضحت السلوكية شعاراً للحركة العلمية في علم السياسة (استخدام وسائل منهجية جديدة).

تعود جذور الاتجاه السلوكي إلى فترات هيمن عليها المنهج التقليدي على التحليل السياسي، فكانت الجهود الفردية وفقاً لرؤية " توماس كوهن " حول النموذج المعرفي يبدأ دائماً بواسطة محاولات و جهود

فردية من بعض العلماء المتخصصين ثم يسود بعد ذلك، لذلك تعتبر محاولات " جراهام ولاس " في كتابه (الطبيعة البشرية في السياسة) الذي نشره عام 1908 محاولة بارزة للتركيز على أهمية الطبيعة و السلوك البشريين، وسط سيادة الدراسات التي تركز على البعد المؤسسي و القانوني للسياسة، و في نفس السنة ظهر كتاب (نشاط الحكومة) the process of government للكاتب " آرثر بنتلي " الذي يعتبر المؤلف الأم في مجال الدراسات السياسية السلوكية، فالحكومات عنده عبارة عن نشاطات و أفعال، و ليست فقط مؤسسات و هياكل، و هذه النشاطات هي مادة الدراسات العلمية، و هناك من يؤرخ لبداية التيار السلوكي إلى سنة 1913 حيث نشر العالم الأمريكي " جون واطسون " مقالته (علم النفس كما يراه السلوكي).

أما على صعيد العمل المؤسسي فقد ظهرت مدرسة شيكاغو في العشرينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بادرت لجنة الأبحاث التابعة "الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية" و التي كان يرأسها " تشارلز ميريام " صاحب كتاب (جوانب جديدة في السياسة) ، إلى الدعوة إلى تأسيس مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، و قد انظم إلى تلك الدعوة ممثلون عن الجمعيات الأمريكية للاقتصاد و الاجتماع، التاريخ، علم النفس.. الخ، و تم إنشاء المجلس في 1923 و كان أول رئيس له " تشارلز ميريام " و أعتبر هذا المجلس بمثابة هيئة فوق الجامعات، تقوم بالتنسيق فيما بينها من أجل تطوير البحث العلمي، و قد كان " تشارلز ميريام " من أهم المندفعين لتحويل علم السياسة إلى التركيز على سلوك الناس، بدلاً من تحليل المؤسسات، و قد ساعده كل من زملائه في المجلس أمثال كل من " هارولد لاسويل" و " ألموند" و " هربرت سيمون ".

في الفترة السابقة للحرب العلمية الثانية قدم هارولد لاسويل في مؤلفه القوة و الشخصية power and personnalité محاولة لإضفاء نظرة سيكولوجية أيضاً في مجال الدراسات السياسية، إلى جانب تركيزه على القوة كمادة لعلم السياسة، و يعتبر لاسويل همزة الوصل بين السلوكيين المتقدمين و السلوكيين اللذين جاءو بعد الحرب العلمية الثانية.

إن و على الرغم من أن المدرسة السلوكية قد بدأت على المستوى الفكري منذ بداية القرن، و على المستوى المؤسسي من العشرينات من القرن 20 م، إلا أن الحرب العالمية و آثارها مثلت نقطة تحول أساسية أتاحت الفرصة لهيمنة الحركة السلوكية، لاسيما في أعوام الخمسينات و الستينات، و من هنا تجدر الإشارة إلى أن التطور الفكري و الأكاديمي للنموذج السلوكي لم يكن مستقلاً عن الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الفكرية التي كانت تمر بها العلاقات الدولية في تلك الفترة، من جهة، و من

جهة أخرى تطورات الأوضاع في الولايات المتحدة الأمريكية التي احتضنت الحركة السلوكية، و قد لعبت عوامل مثل انفتاحها على المجتمع الدولي بعد الحرب، و تمددها في مناطق كثيرة في العالم، و هجرة كثير من العلماء من مناطق الحرب في أوروبا، و الدعم الذي قدمته المؤسسات الرسمية و مراكز البحث الأمريكية للأبحاث السلوكية و غير ذلك.

النموذج المعرفي السلوكي: السلوكية هي عملية علمية منظمة من المبادئ و الافتراضات العلمية الهدف منها الوصول إلى صيغة علمية للعلوم السياسية تختلف عن الصيغة غير العلمية التقليدية، و من هنا فإن النموذج السلوكي كان حصيلة التقاء عاملين أولاهما عدم الرضا عن المناهج التقليدية و ثانيهما هو الإعجاب بالمنهج العلمي المستخدم في العلوم الطبيعية.

يمكن تعريف النموذج السلوكي بأنه ميدان دراسة ضمن علم السياسة يعنى بتلك الجوانب من السلوك الإنساني، التي تحدث ضمن إطار سياسي ما، مركز اهتمامه هو سلوك الأفراد و ليس المؤسسات أو الهيكل، و اختيار السلوك كوحدة تحليل في النموذج السلوكي يرجع إلى سببين: الأول هو أن الإنسان في رؤيتهم مركز للكون و يرغب في أن يكون سبب الأحداث التي تدور حوله، و الثاني أن الإنسان يتفاعل مع الآخرين مثله يومياً، و لهذا فإن السلوك بين الأمم لا يختلف كثيراً عن سلوكه.

و من هنا يمكن القول بأن السلوكية استبدلت الموضوع الأساس للدراسات السياسية، فبدلاً من التركيز على المؤسسات نقلت بؤرة الاهتمام إلى دراسة الأشخاص، معتبرة أن سلوكيات الأفراد و الأنشطة التي يقومون بها هي التي تفضي على المؤسسة دورها .

خصائص النموذج السلوكي: حدّد دافيد استون خصائص للنموذج السلوكي بمثابة دستور للنموذج السلوكي الانتظام: أي أن السلوك السياسي للأفراد يسير في شاكلة الظواهر الطبيعية.

الإثبات: أي فحص النظريات بالاستناد إلى السلوك الذي تتعلق به.

التكميم و القياس: من أجل جعل البحث أكثر علمية و اجتناب الأحكام الذاتية و تكييفها مع الأغراض العلمية للبحث.

الأساليب الفنية، و استخدام المناهج و الأدوات الكمية في دراسة و تفسير السلوك السياسي، أي التكميم و القياس. والتكامل بين مختلف العلوم الاجتماعية. و فصل القيم عن الأحداث لتحرير الموضوعية.

النموذج السلوكي في العلاقات الدولية

و بعدما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى في النظام الدولي، ظهرت تحديات فكرية تواجه سياستها الخارجية، انتقل على أثرها إلى الكليات و معاهد الأبحاث فيها، و توفرت للولايات المتحدة

الأمريكية الأموال لتنفيذ على الأبحاث المهمة بالموضوع من قبل الحكومة و المؤسسات الخاصة، فبدأ العمل و الاهتمام بالقضايا التي تعتبر مهمة و حيوية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية، و بعد ذلك انتشرت الأبحاث السلوكية في الجوانب الأخرى، و بدأت بتوظيف مجموعة من المفاهيم الجاهزة لعلوم أخرى ارتبطت بالمنهج التجريبي، لبناء نماذج تفسيرية في العلاقات الدولية مثل: مفاهيم القوة. البنية. الوظيفية. الإتران. التكامل. اتخاذ القرار. الخ، فبدأت الدراسات السلوكية صياغة نظرية عامة و شاملة تفسر العلاقات الدولية، لكن بعد تعذر ذلك توجهوا إلى التركيز على بعض المشكلات و القضايا مثل: الوظيفة، التكامل الإقليمي، أسباب الحروب، الردع، نزع السلاح، التحالفات، و مواضيع أخرى متعلقة بالسياسة الخارجية و العلاقات الدولية، و قد نجح بعضهم بالتوصل إلى نظريات جزئية و من أمثلتها: الوظيفة "لدافيد ميثراني"، و التكامل الإقليمي "أرنست هاس"، الردع النووي "لبرنارد برودي"، و الاعتماد المتبادل "لجوزيف ناي" و العديد من النظريات. أهم الانتقادات الموجهة للمدرسة السلوكية:

ارتبطت السلوكية بمشروع الحداثة و نشأة على مقولاتها و أسسها المعرفية، فقد كانت السلوكية الوجه العلمي و المنهجي للمشروع الحداثي، الذي تعرض لانتقادات أثرت على الجانب المنهجي المتمثل في السلوكية، و التي تعرضت بدورها على انتقادات صارمة فيما تتعلق برؤيتها للمعرفة و رؤيتها للقيم، و تأثير السياسة و الإيديولوجيات عليها، و يمكن سرد أهم تلك الانتقادات في:

* تأثير العامل الأيديولوجي و السياسي: كان السلوكيين يهدفون إلى بناء نظرية ليبرالية عامة تفسر علاقة المجتمع في مواجهة الماركسية أيام الحرب الباردة، و يأخذون المجتمع الأمريكي كنموذج للمجتمعات الأخرى.

* النزعة السكونية في التحليل: لأنها تركز على متغير واحد، و بالتالي تعجز عن تفسير أثر المتغيرات الأخرى، و تحاول أن تكتفي بما تقدمه تقنيات البحث العلمي، حيث أصبحت هذه التقنيات تحدد حقل البحث في موضوع معين فيحصل أحياناً نوع من الابتعاد بين البحث العلمي و الواقع الدولي.

* فقدان التوازن بين المنهج و الموضوع بسبب كثرة المفاهيم الغير المألوفة في العلاقات الدولية و المستقاة من العلوم الأخرى، و هيمنة المنهج على حساب الموضوع يؤدي إلى فقدان التوازن بين المنهج و الموضوع في الدراسات السياسية.

* تجاهل دور القيم: إن شعار السلوكيين كان (علم خالٍ من القيم) و الاكتفاء بالعمليات الإجرائية في البحث، فالحياد العلمي الذي تدعمه السلوكية من خلال تجاهل دور القيم ما هو إلا زائفاً، لأنه لا يمكن أن يوجد علم اجتماعي متحرر من القيم.

* عدم ملائمة التكميم و التكرارية في العلاقات الدولية: إن التفاعلات المتبادلة في العلاقات الدولية لا تطوع التحليل الكمي، فتحليل الأحداث الدولية لا يتم في سياق الانتظام و التكرارية المفترضة، لأن التغيير هو أمر مألوف في العلاقات الدولية.

* فشل السلوكية في إزاحة التقليدية من التحليل السياسي: يرى فريد هاليداي أن فشل السلوكية له ثلاثة نواحي، أولاً الواقعية و الواقية الجديدة حافظت على موقع هيمنتها على الحقل الأكاديمي و الدراسات المتعلقة بالدراسات الدولية و ثانياً فشل السلوكية في تقديم بديل مفاهيمي لدراسة الدولة، و ثالثاً وعودها الكبيرة بتقديم نتائج جديدة و كبيرة بالاعتماد على البيانات المتاحة لم تكن محل ثقة و تصديق، لذلك بقيت السلوكية كمنهج تابع، و لم تتحول إلى منهج بديل عن مدخل مركزية الدولة.

* اعتراف روادها و مؤيديها بفشلها: فقد انتهى ديفيد استون إلى القول بفشل السلوكيين في الوصول إلى جعل الدراسات السياسية أكثر دقة و أكثر علمية.

4/ علم السياسة ما بعد السلوكي:

تشير إلى النقد الإيستومولوجي لمشروع الحداثة و التجريبية المفرطة التي اتسم بها التوجه السلوكي، و أهم المبادئ التي قام عليها علم السياسة في هذه المرحلة:

* إعطاء الأولوية للاهتمام بدراسة مشاكل المجتمع القائمة بدل التركيز على أدوات البحث العلمي.

* التأكيد على استحالة تطبيق الحياد في العلم (لا يمكن فصل الحقائق و القيم عن العلم).

* اتهام النموذج السلوكي بالنزعة السكونية التجريدية المنفصلة عن الواقع.

* التأكيد على توظيف العلم و المعرفة لتحسين أوضاع المجتمع.

جاء التيار ما بعد السلوكي كجزء من التمرد العام ضد الخطاب العقلاني في الفكر الفلسفي الغربي المعاصر و لاستبدال الانبهار بالمنهج العلمي و الإدعاء بعلمية علم السياسة، و التي تعتبر أحد أهم أسس التيار السلوكي، كما سقط الاقتناع بوجود قواعد و معايير علمية ثابتة تحكم السلوك السياسي و يمكن اكتشافها. جاء التيار ما بعد السلوكي ليستبدل بكل ذلك باعتقاد يؤكد على أن كافة المعايير و الأحكام و التعميمات و المناهج هي مجرد أفكار و معايير و مناهج نسبية، لذلك لا يمكن لمنهجية واحدة

مهما أدعت العلمية و الشمول الإحاطة بتفصيلات السلوك السياسي، الذي لا يستند إلى قاعدة عامة يمكن استنتاجها بالمحافظة و الفحص الميداني.

و قد طرح " دافيد استون " ملامح لمرحلة ما بعد السلوكية أطلق عليها اسم " عقيدة الملائمة " و هي :
* أولوية المضمون على التقنية في البحث العلمي: كان شعار السلوكيين من الأفضل أن تكون على خطأ بدلاً من أن تكون غامضاً، و أستبدل بشعار من الأفضل أن تكون غامضاً بدلاً من أن تكون منقطعاً عن الموضوع.

* التركيز على التغيير الاجتماعي في علم السياسة المعاصر بدل المحافظة على الوضع القائم، لأن السلوكيين حصرو أنفسهم في وصف الوقائع و تحليلها، بدل بذل الجهد الملائم لفهم السياق الاجتماعي الأعم لهذه الوقائع، و هو الأمر الذي جعل البعض يصف السلوكية بأنها إيديولوجية.

* التركيز على الواقع السياسي المعاش، لأن علم السياسة السلوكي انفصلت على الحقائق و الوقائع السياسية، لأنه كان مطلوباً من السلوكيين تطويع العلم لحل و مواجهة مشاكل المجتمع، و خلق واقع سياسي و اجتماعي أفضل بدل التركيز على العلم البحث.

* إعادة الاعتبار إلى الجانب القيمي و الأخلاقي: أنكر التحليل السلوكي دور القيم، و تعتبر القيم القوة الدافعة للمعرفة، لا نستطيع بدعوى العلمية أن نعزلها عن عملية التحليل السياسي.

* الربط بين الفكر و الحركة في علم السياسة: من خلال التركيز على مشكلات المجتمع، بمعنى أن ما بعد السلوكية ترفض النزعة التأملية للعلم فقط بل تؤكد على المزوجة بين الفكر و الحركة في علم السياسة
* دور الجماعة العلمية في المجتمع: و هي حماية القيم الحضارية، فلا يستطيع العالم التذرع بدعوى التجرد و الموضوعية أن يعيشو بمعزل من المشكلات الاجتماعية الواقعية.

انطلاقاً من ما سبق فغظن اتجاه ما بعد السلوكية قد ارتكز على الربط بين المعرفة المعاصرة من جهة، و بين مشاكل المجتمع و قيمه من ناحية أخرى.

ما بعد السلوكية في العلاقات الدولية:

وقد جاء اتجاه ما بعد السلوكية في العلاقات الدولية في السبعينات لمعالجة المشكلات الكبرى التي برزت على الساحة الدولية، و في مقدمتها سباق التسلح النووي، و تصاعد العنف الدولي، و في نفس الوقت العناية بتجديد أدوات البحث الملائمة لطبيعة العلاقات الدولية، لأن البيئة الدولية لحقها متغيرات لا حصر لها، فقد ترتب على ذلك عدم وجود اتفاق عام حول مادتها، حيث اتجه كل فريق من الباحثين لدراسة موضوع من موضوعاتها و الاهتمام بمشكلة بذاتها، و تنتقد ما بعد السلوكية المدرسة الواقعية

لتركيزها على الدولة كطرف الأهم في السياسة الدولية، معتبرة أن الإطار المفاهيمي الذي قدمته الواقعية صار عقيماً و غير صالحاً، و يعتبر بعض العلماء من مدرسة ما بعد السلوكية أن هناك أطرافاً غير الدولة تلعب دوراً موازياً لأهمية الدولة، و أحياناً أكثر أهمية من العديد من الدول في النظام الدولي و من أبرزهم روربت كيوهن و جوزيف ناي

و اتضح في مرحلة ما بعد السلوكية أن مادة العلاقات الدولية بدأت تشهد موجة من التخصصات الفرعية لكل منها مصطلحاتها و مفاهيمها الخاصة. مثل: الدراسات الإستراتيجية، دراسات و بحوث السلام، الاقتصاد السياسي الدولي، تحليل السياسة الخارجية، و الاعتماد المتبادل.

تعتبر مرحلة ما بعد السلوكية ليست قطيعة معرفية مع النموذج السلوكي و إنما هي محاولة لم تتجاوز الأسس الفلسفية التي تقوم عليها السلوكية.

5/ الاتجاهات المستقبلية في علم السياسة:

تعرض علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى عملية أو حركة إصلاح هدفت إلى تحدي هيمنة المناهج الكمية في علم السياسية، و قد أخذ أنصار التوجه الجديد من أن الإفراط في توظيف المنهجية التجريبية، إلى حد استبعاد دور القيم و الدين و الأخلاق، و تشجيع حصر أسئلة البحث في القضايا التي يمكن ملاحظتها و التحقق من وجودها الحسي فقط، حجة للقول أن ذلك من شأنه أن يضعف علم السياسة، و اتهموا السلوكيين بإغفال القضايا الجوهرية لعلم السياسة، فأصبح علم السياسة لا شيء أكثر من تحليل إحصائي لكثلة متراكمة من المعلومات و قدم أنصار هذه الحركة البرسترويكا عدة اقتراحات من اجل علم سياسة جديد:

- * إعادة الفلسفة السياسية إلى موقعها المحوري في الدراسات السياسية.
- * إضافة المناهج البحثية النوعية و النظرية إلى برامج الدراسات.
- * إعادة تنظيم البحث، و التركيز على دراسة المشاكل الحقيقية
- * إعادة الاهتمام بدراسات السياسات العامة.
- * تجديد المنظمات و المجالات الاحترافية للتأكيد على الحقائق السياسية فيما يتعلق بالمناهج و الاقتربات.

* تجيد الالتزام بدراسة السياسة في أجزاء مختلفة من العالم، و عدم الاقتصار على السياسة الأمريكية خصوصاً و الغربية عموماً.

* تشجيع الأبحاث المتداخلة مع الحقول المعرفية الأخرى.

دخلنا في مرحلة تحول جديد في علم السياسة يراد فيها أن يكون الحقل وثيق الصلة بالظاهرة السياسية، وأن يكون للمعلومات التي يتم التوصل إليها مضامين أخلاقية، لأن الظاهرة السياسية في نظر مناصري التوجه الجديد لعلم السياسة ترتبط في الغالب بقضايا تمثل مسألة حياة أو موت، من قبيل الحروب، النمو السكاني، الاحتباس الحراري، التلوث، الصراعات العرقية، الأمراض، و أن على علماء السياسة مسؤولية الاعتراف بأن ما يختارون دراسته من خلال المنهجيات التجريبية في علم السياسة، و ما يكتشفونه من خلال هذه المنهجيات تؤثر على حياة الملايين.

و يبدو أن هذه الحركة الجديدة تقوم على توليفة من الوجهين التقليدي و السلوكي، حيث أصبح أتباعها أكثر ميلاً للقبول بالحقائق و القيم مرتبطة مع بعضها، إضافة إلى قبولهم باستخدام كلا من البيانات النوعية للتوجه التقليدي و البيانات الكمية للتوجه السلوكي، و قبولهم أيضاً النظر إلى التاريخ و المؤسسات جنباً إلى جنب، و كذا لم يعد لديهم خوف من الأرقام و يستخدمونها للتعبير عن آرائهم، و إذا ما نظرنا إلى حقل العلوم السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، فلاشك أننا سنجد وجهات النظر التقليدية و السلوكية و ما بعد السلوكية بين أساتذة الحقل، أو حتى لدى الأستاذ نفسه.